

التقسيم الإداري في مصر زمن المماليك الأتراك

حياة ناصر الحجي *

* حصلت على دكتوراه الفلسفة في التاريخ عام ١٩٧٥ من جامعة لندن .
تعمل أستاذًا لتاريخ العصور الوسطى بقسم التاريخ - جامعة الكويت .

الملخص

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على حقبة مهمة من حقب التاريخ المملوكي، وبالتحديد في زمن المماليك الأتراك في مصر، من خلال التقسيمات الإدارية التي كانت موجودة في ذلك الوقت، لما لتلك التقسيمات وما يتبعها من توزيع الإقطاعات بين السلطان والأمراء والأجناد من أهمية سياسية كبيرة إلى جانب أهميتها الاقتصادية والعسكرية.

وتشير المصادر المختلفة إلى أن أرض مصر كانت مقسمة قبل العصر المملوكي إلى ثلاثة أقسام رئيسة، تشمل خمسة وخمسين إقليها (كورة). وقد طرأت على هذا التقسيم تغييرات جذرية من خلال عمليات المسح الشاملة للأراضي وإعادة توزيعها، والتي يعرفها التاريخ باسمي «الروك الحسامي» و«الروك الناصري».

ويناقد البحث - تفصيلاً - هذين النظامين، مبيناً الأهداف التي كان يتوخاها كل من السلطان المنصور حسام الدين لاجين المنصوري والسلطان الناصر محمد بن قلاوون من وراء وضعها هذين النظامين، مشيراً إلى أن هدفها الرئيس واحد، وهو تقليص القوة الاقتصادية وما يترتب عليها من ثقل سياسي للأمراء المماليك.

ويذهب البحث إلى أن الاختلاف بين النظامين يكمن في الأسلوب، إذ عمل المنصور حسام الدين لاجين المنصوري على تحقيق ذلك بأسلوب مباشر، فأثار حقد الأمراء، على حين اتبع الناصر محمد بن قلاوون أسلوباً غير مباشر فأثار حيرتهم التي حسمها بشخصيته القوية، ونفاذ كلمته.

ويتطرق البحث تفصيلاً إلى استمرار نظام ذلك التقسيم الإداري المملوكي في مصر لفترة تزيد على قرنين ونصف. استطاع خلالها السلاطين المماليك استخدام أسلوب اقتصادي لتحقيق أهداف سياسية، ومنهج إداري واجتماعي لتحقيق مآرب شخصية. ويبين البحث أنه لا يمكن القول إن «الروك» كان مشروعاً اقتصادياً أو إدارياً فقط، فقد تمخضت عن إنجازه أهداف سياسية وعسكرية، لم تغب عن أنظار المؤرخين المعاصرين.

ويشير البحث إلى أنه لم يكن هناك تعارض بين عمليتي التقسيم الإداري وتوزيع الإقطاعات، وذلك لما يلاحظ من استمرار تلك التقسيمات لفترة طويلة، على حين كان توزيع الإقطاعات في تغير مستمر، حتى إن ذلك ارتبط ارتباطاً وثيقاً باعتلاء سلطان جديد كرسي السلطنة، أو تحول زمام الأمور إلى يد أحد كبار الأمراء المماليك. ومن أجل ذلك يمكن القول بأنه إذا كان التقسيم الإداري لمصر زمن المماليك يضمن بين ملامحه الطابع الإسلامي من الناحية الاقتصادية، والصبغة الأوروبية الوسيطة من الناحية الإدارية والاجتماعية، فإنه يحمل صفة مملوكية بحته من الناحية السياسية والعسكرية.

عند دراسة التقسيم الإداري لمصر في عهد المماليك الأتراك يجب تحديد الأقسام الرئيسة لمصر خلال هذه الفترة. وفي الحقيقة يصعب العثور على معلومات واضحة حول هذا الموضوع، إذ تتناثر تفصيلات عديدة عن التقسيم الإداري في مصر في العديد من الوثائق والمخطوطات. يأتي على رأس هذه المصادر مخطوط «مسالك الأبصار» لابن فضل الله العمري (العمري، مخطوط باريس، MS. 2325). وكذلك مخطوط «تقويم البلدان المصرية في الأعمال السلطانية» (مجهول، مخطوط كيمبردج MS.Q.q) مجهول المؤلف.

وإلى جانب هذين المصدرين الرئيسين يعتبر كتاب ابن الجيعان «التحفة السنية بأسماء البلاد المصرية» مصدرا أساسيا يتضمن معلومات تفصيلية دقيقة عن مختلف الأقسام الإدارية في مصر المملوكية، مع بيان عدد النواحي في كل إقليم، وكذلك عبرته أيضا.

بالإضافة إلى ذلك يعد كتاب القلقشندي «صبح الأعشى في صناعة الإنشاء» من أهم الموسوعات التي كتبت في العصر المملوكي، وتهتم في الوقت نفسه بالتقسيمات والنظم الإدارية على مختلف أنشطتها زمن المماليك.

ومن دراسة هذه المصادر الرئيسة وغيرها يمكن إبراز صورة واضحة عن الأقاليم الإدارية ومراكزها في مصر.

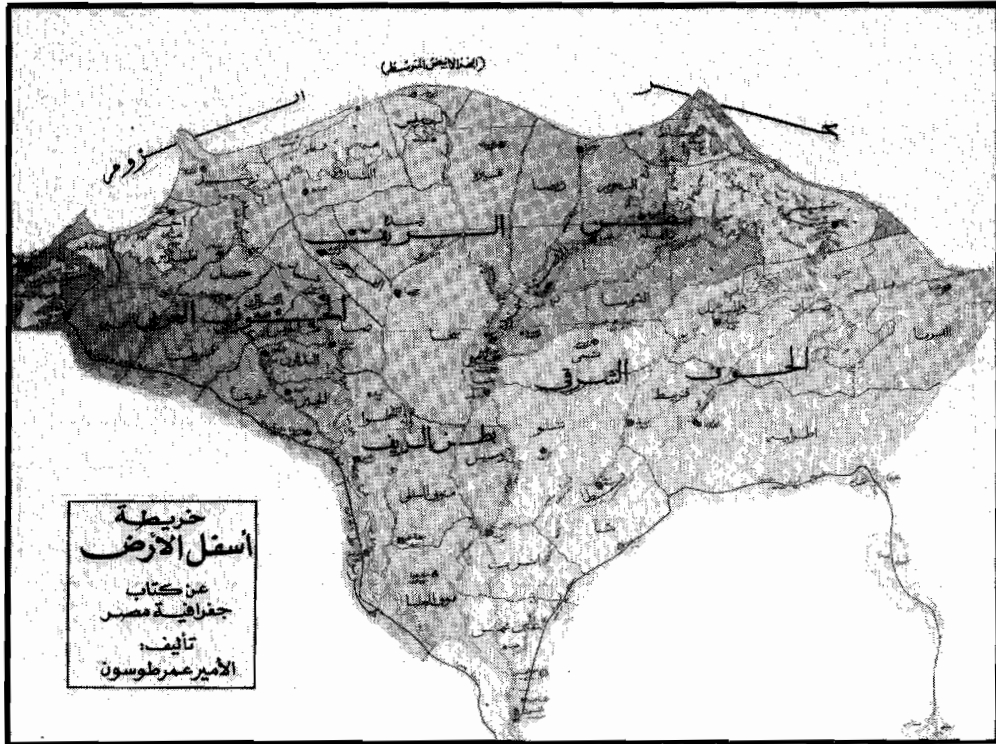
ولعله من المهم في دراسة تاريخ هذه الحقبة أن نوضح استراتيجية هذا التقسيم الإداري الذي كان موجودا آنذاك، مع بيان الأهمية الاقتصادية لجميع أقاليم مصر في القرن الثامن الهجري / الرابع عشر الميلادي.

يقول المستشرق بولياك إن النظام الإقطاعي للمماليك كان ذا أهمية عظيمة لا لأنه استمر طيلة ٢٦٧ عاما في الدولة صاحبة القيادة في العالم العربي، حيث ترك علامات بارزة في التطور الاجتماعي والاقتصادي والنفسي لمصر وسوريا وفلسطين، بل لأنه كان يمثل نتاج امتزاج ثلاثة أنظمة إقطاعية هي المغولي، والإسلامي، والأوروبي الوسيط (Poliak, 1937:7).

ولمعرفة مدى صحة هذا الرأي يجب أن نتبع طبيعة التقسيم الإداري لدولة المماليك منذ بدايته الأولى، وذلك بدراسة النظام الإداري الذي شهدته مصر قبل العصر المملوكي، ثم ما طرأ عليه من تغييرات جذرية من خلال عمليات المسح الشاملة التي يعرفها التاريخ باسمي «الروك الحسامي» و «الروك الناصري».

يسجل القلقشندي عن القضاعي في خطته أن مصر كانت مقسمة إلى ثلاثة أقسام رئيسة (أحياء)، وتشمل خمسة وخمسين إقليماً (كورة) (القلقشندي ، ١٩١٣ - ١٩٢٢ ، جـ ٣ : ٣٧٥) . يكون القسم الأول (حيز) الوجه القبلي الذي يمتد من جنوب القسوط حتى الحدود الجنوبية لمصر

ويشمل عشرين إقليماً (القلقشندي ، ١٩١٣ - ١٩٢٢ ، جـ ٣ : ٣٧٦ - ٣٨٠) . أما القسم الثاني فإنه يشمل الوجه البحري ويضم ثلاثة وثلاثين إقليماً موزعة بين أربعة أجزاء (نواح) . الجزء الأول وهو الحوف الشرقي ويضم ثمانية أقاليم (القلقشندي ، ١٩١٣ - ١٩٢٢ ، جـ ٣ : ٣٨١ - ٣٨٢) . الجزء الثاني وهو بطن الريف ويشمل سبعة أقاليم (انظر الجدول الخاص بالحيز الثاني) (القلقشندي ، ١٩١٣ - ١٩٢٢ ، جـ ٣ : ٣٨٢ - ٣٨٤) . الجزء الثالث وهو منطقة الجزيرة التي تقع بين حافتي النيل الشرقية والغربية وتشمل خمسة أقاليم (القلقشندي ، ١٩١٣ - ١٩٢٢ ، جـ ٣ : ٣٨٤ - ٣٨٥) . الجزء الرابع وهو الحوف الغربي ويضم أحد عشر إقليماً (القلقشندي ، ١٩١٣ - ١٩٢٢ ، جـ ٣ : ٣٨٥ - ٣٨٧) . أما القسم الثالث فيشمل كور القبلة وعددها خمسة أقاليم ، غير أن القضاعي لم يسجل منها سوى أربعة (انظر الخريطة رقم ١) (القلقشندي ، ١٩١٣ - ١٩٢٢ ، جـ ٣ : ٣٨٧ - ٣٨٩) . هكذا كانت طبيعة التقسيم الإداري لأراضي مصر قبل العصر المملوكي .



أرض مصر

٣ أحياز

الحيز الأول - الصعيد ٢٠ كورة	الحيز الثاني - الوجه البحري ٣٣ كورة	الحيز الثالث - كور القبلة ٥ كور**
١ - الفيوم ٢ - منف ٣ - وسيم ٤ - الشرقية ٥ - دلاص وبوصير ٦ - أهناس ٧ - القيس ٨ - البهنسي ٩ - طحا وجير شنوده ١٠ - بويط ١١ - الأشمونين وأنصتا وشطب ١٢ - سيوط(*) ١٤ - قهقهه ١٥ - إخميم والدير وأبشاية ١٦ - هو ودندرة وقنا ١٧ - قفط والأقصر ١٨ - قوص ١٩ - أسنا وأرمنت ٢٠ - أسوان	مقسمة في ٤ نواح (انظر الجدول التالي)	١ - الطور وفاران ٢ - راية والقلزم ٣ - أيلة وحيزها ومدين وحيزها والعونيد وحيزها والخوراء وحيزها ٤ - بدا يعقوب وشعيب

* لم يذكر القلقشندي الكورة رقم ١٣ .

** لم يذكر القلقشندي منها سوى أربعة .

الحيز الثاني

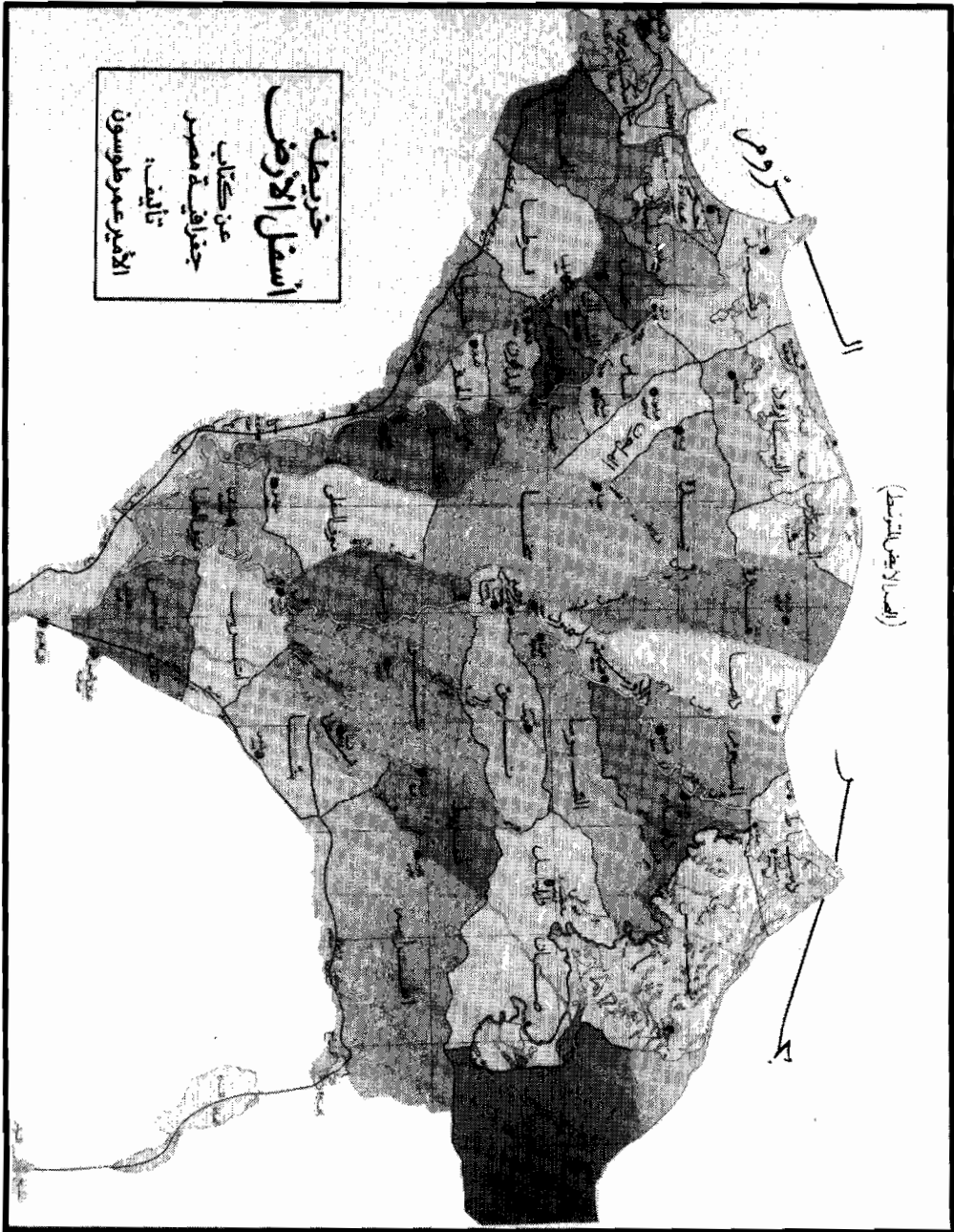
الوجه البحري
٣٣ كورة في
٤ نواح

الناحية الأولى الحوف الشرقي ٨ كور	الناحية الثانية بطن الريف ٧ كور	الناحية الثالثة الجزيرة بين فرقي النيل الشرقية والغربية ٥ كور	الناحية الرابعة الحوف الغربي ١١ كورة
١ - عين شمس ٢ - أتريب ٣ - نتاوتقي ٤ - بسطة ٥ - طرايبية ٦ - قريبط ٧ - صان وابليل ٨ - الفرما والعريش	١ - بنا وبوصير ٢ - سمنود ٣ - نوسا ٤ - الأوسية ٥ - البجوم ٦ - دقهلة ٧ - تنيس ودمياط	١ - دمسيس ومنوف ٢ - طوة منوف ٣ - سخاوتيده والفراجون ٤ - نقيزة وديصا ٥ - البشورود	١ - صا ٢ - شباس ٣ - البذقون ٤ - الخيس والشارك ٥ - خربتسا ٦ - قرطسا ومصيل ٧ - المليدس ٨ - إجنا ورشيد والبحيرة ٩ - البتنون* ١٠ - مريوط ١١ - لوبية ومراقية

(★) : القلقشندي ، ج ٣ ، ص ٣٨٦ ، هامش ٢ .

الروك الحسامي

كلمة «روك»^(١) تعني دراسة مسحية للبلاد تشمل مساحتها ، وعدد ولاياتها ، ومراكزها ، وكثافتها السكانية ، وأهميتها الاقتصادية ، وإنتاج كل إقليم . ومن ثم يتم إعادة توزيع الإقطاعات بين المقطعين من الأمراء والأجناد ضمن إطار جديد (انظر الخريطة رقم ٢) .



ويرى المستشرق بوليك أن السلاطين المماليك اجتهدوا في سبيل جعل المقطعين أكثر اعتماداً على الحكومة المركزية . وفي بداية العهد المملوكي يظهر تأثير الأنظمة الإقطاعية اللاتينية والأيوبية واضحة ، حيث كان أصحاب الإقطاعيات يتوارثون مسئولية الحكم الذاتي في أقاليمهم جيلاً بعد جيل . وفي سبيل القضاء على هذه الظاهرة جاءت فكرة عمل «الروك» . وفكرة «الروك» مغولية الأصل تبلورت على شكل نظام فرضه عرف إعادة توزيع الأرض سنوياً بين القائمين على شئون الإقليم (Poliak, 1937:23) .

ومن جانب آخر يعتقد المؤرخ الياباني ساتو أن أهمية عهد السلطان حسام الدين لاجين المنصوري تكمن في العمل السياسي الوحيد الذي أنجز خلال سلطته القصيرة وهو «الروك الحسامي» . وفيما عدا ذلك لا يميز عهد سلطنته أي نجاح ظاهر (Sato, 1979, No. 37:100) .

هذا ما يراه بعض المؤرخين المستشرقين من وجهات نظر مختلفة نحو عملية «الروك الحسامي» ، ونحن نرى تأجيل الحكم على ذلك مفضلين أولاً تتبع الخطوات التي اتخذها السلطان المنصور لاجين تجاه إنجاز هذا العمل .

في سلطنة المماليك كان «الروك الحسامي» (المنصوري ، مخطوط المتحف البريطاني 23325، 11 ، ورقة ١٩٨ ب - ١٩٩ ب) ، (المقريزي ، ١٩٣٩ - ١٩٧١ ، ج١ : ٨٤١ - ٨٤٦) هو أول دراسة مسحية شاملة للبلاد المصرية حيث نفذ بناء على أوامر السلطان المنصور حسام الدين لاجين المنصوري^(٣٧) . وكان واضحاً أن هدف السلطان لاجين المنصوري من وراء عملية «الروك الحسامي» هو تعزيز مكانته على حساب أمراء السلطنة (Holt, 1973: 529) . وقد تم إنجاز «الروك الحسامي» في الفترة ما بين ١٦ جمادى الأولى ٦٩٧هـ / الأول من آذار ١٢٩٨م - ٨ رجب / ٢١ نيسان من نفس السنة (المقريزي ، ١٩٣٩ - ١٩٧١ ، ج١ : ٨٤٣ - ٨٤٤) ، (ابن تغري ، ١٩٢٩ - ١٩٥٦ ، ج٨ : ٩٠ - ٩١) .

وقد كانت أرض مصر مقسمة قبل «الروك الحسامي» هذا إلى أربعة وعشرين قيراطاً موزعة كالآتي : أربعة قرايط للسلطان ، وعشرة للأمراء ، وعشرة للأجناد . ولكن تم تغيير هذا الوضع مع تنفيذ «الروك الحسامي» حيث تقلص نصيب الأمراء والأجناد معاً ليصبح لهم أحد عشر قيراطاً ، وخصصت تسعة قرايط لعسكر جديد بدا للسلطان استحداثه (المقريزي ، ١٩٣٩ - ١٩٧١ ، ج١ : ٨٤١ - ٨٤٢) ، (ابن تغري ، ١٩٢٩ - ١٩٥٦ ، ج٨ : ٩١ - ٩٤) ، وأبقى على تخصصات السلطان «الخاص السلطاني»^(٣٨) كما هي أربعة قرايط^(٣٩) . فكأنها تقلص بذلك نصيب الأمراء وأجناد الحلقة إلى النصف تقريباً ، من أجل تقويض ما كان بيد هؤلاء من سلطة على اعتبار أنها ربما كانت مصدراً لتهديد السلطان المنصور لاجين . وفي الوقت نفسه خصصت هذه القرايط المتوافرة لبناء عسكر جديد يكون معيناً للسلطان المنصور لاجين في مواجهة أية قوة سياسية يمثلها الأمراء وأجناد الحلقة .

ومن أسباب عمل «الروك الحسامي» أيضاً إبطال «الحماية»^(٤٠) ، فيذكر المقريزي «وكان الأمراء يأخذون كثيراً من إقطاعات الأجناد فلا يصل إلى الأجناد منها شيء ، ويصير ذلك الإقطاع في دواوين

الأمراء، ويحتمي بها قطاع الطريق، وتثور بها الفتن، ويقوم بها الهوشات، ويمنع منها الحقوق والمقررات الدبوانية، وتصير مأكلة لأعوان الأمراء ومستخدميه، ومضرة على أهل البلاد التي تجاورها، فأبطل السلطان ذلك، وردّ تلك الإقطاعات على أربابها، وأخرجها بأسرها من دواوين الأمراء، وأول ما بدأ به ديوان الأمير سيف الدين منكوتر نائب السلطنة فأخرج منه ما كان فيه من هذه الإقطاعات، وكان يتحصل له منها مائة ألف إردب غلة في كل سنة، واقتدى به جميع الأمراء، وأخرجوا ما في إقطاعاتهم من ذلك فبطلت الحماية» (المقريزي، ١٨٥٣، ج ١: ٨٨).

وقد يكون الوضع عاديا بالنسبة للسلطان المنصور لاجين لو أن الأمر لا يتعلق بالأمراء البرجية ومماليكهم، يقول المقريزي: «وقويت شوكة البرجية بديار مصر، وصارت لهم الحماية الكبيرة، وتردد الناس إليهم في الأشغال» (المقريزي، ١٩٣٩ - ١٩٧١، ج ١: ٨٧٥). ولما كنا نعرف مشاعر العداء بين المنصور لاجين وطائفة البرجية الذين كانوا يعتبرونه شريكا رئيسا في مؤامرة قتل أستاذهم الأشرف خليل بن قلاوون^(١)، فإنه لا يصعب علينا تفسير موقف المنصور لاجين من مكس الحماية، وخاصة أن البرجية كانوا يستفيدون من هذا الجانب استفادة عظيمة.

وفي التاسع والعاشر من رجب سنة ٦٩٧هـ / ٢١ نيسان سنة ١٢٩٨م فرقت «مثالات»^(٢) الأمراء وأجناد الحلقة (المقريزي، ١٩٣٩ - ١٩٧١، ج ١: ٨٤٤)، (ابن تغري، ١٩٢٩ - ١٩٥٦، ج ٨: ٩٤). فتكدر الأمراء ومقدمو الحلقة والأجناد من تقلص نصيبهم من القرايط (المقريزي، ١٩٣٩ - ١٩٧١، ج ١: ٨٤٥)، (ابن تغري، ١٩٢٩ - ١٩٥٦، ج ٨: ٩٤). علاوة على ذلك أصبح المتحصل من الإقطاعات أقل عما كان عليه في عهد السلطان المنصور قلاوون، فقد كان أقلها يتحصل منه عشرة آلاف درهم وأكثرها يزيد ما يتحصل منه على ثلاثين ألفا. ولكن «الروك الحسامي» جعل أكثر الإقطاعات يتحصل منها عشرة آلاف فقط (المقريزي، ١٩٣٩ - ١٩٧١، ج ١: ٨٤٦)، (ابن تغري، ١٩٢٩ - ١٩٥٦، ج ٨: ٩٤ - ٩٥)، الأمر الذي زاد من حدة التوتر بين السلطان المنصور لاجين والأمراء والأجناد.

وعلى ذلك فإن التقسيم الإداري للبلاد وما يتبعه من توزيع الإقطاعات بين السلطان والأمراء والأجناد كان يتضمن أهمية سياسية كبيرة إلى جانب أهميته الاقتصادية والعسكرية.

ويلاحظ أن «الروك الحسامي» تم تنفيذه بشكل سريع، وظهر واضحا أنه لم يكن متكاملا (Holt, 1973: 528). وعندما قتل السلطان المنصور لاجين أخذ الأمراء القرايط التسعة التي كان قد خصصها لتكوين فرقة عسكرية جديدة وتوزعوها فيما بينهم فزادت بذلك إقطاعاتهم على الأجناد والسلطان معا (ابن تغري، ١٩٢٩ - ١٩٥٦، ج ٨: ٩٥). إذن هي أسباب سياسية وعسكرية تلك التي كانت وراء تفكير المنصور لاجين في تنفيذ مشروع «الروك الحسامي». وهذا الوضع هو الذي جعل من «الروك الحسامي» سببا غير مباشر في التخلص من المنصور لاجين ومملوكه منكوتر.

ومع عام ٧١٢هـ / ١٣١٢م حظيت سلطنة المماليك بحدود آمنة بعيدة من أي تهديد خارجي

حيث يسجل هذا التاريخ بداية عهد طويل من الازدهار المستقر تمتع به الدولة حتى نهاية القرن تقريبا (Lapidus, 1967:9) .

الروك الناصري

إن التقسيم الإداري لمصر تغير تغيرا جذريا وشاملا بعد «الروك الناصري» ، وهي عملية مسح الأراضي المصرية وإعادة توزيعها . وقد تم تنفيذ ذلك بناء على أوامر سلطانية من الناصر محمد بن قلاوون (٧٠٩ - ٧٤١هـ / ١٣٠٩ - ١٣٤١م) . كان ذلك عام ٧١٥هـ / ١٣١٥م حيث أمضى الناصر محمد شهرين في الوجه القبلي (الصعيد) يشرف فيها شخصيا على خطوات إنجاز المشروع (المقريزي ، ١٩٣٩ - ١٩٧١ ، ج٢ : ١٤٦ - ١٤٧) .

عند دراسة موضوع «الروك الناصري» بوصفه مشروعا متكاملًا قائما بذاته نجد أنفسنا مجبرين على التساؤل عن الأهداف التي تطلّع الناصر محمد لتحقيقها من وراء عمل هذا الروك؟ وما هي طبيعة المنفعة التي كان يطمح للحصول عليها من وراء هذا المسح الشامل للأراضي المصرية؟ بل لعل السؤال الذي يجب أن يطرح هنا هو لصالح من تم تنفيذ «الروك الناصري» في هذه الفترة بالذات؟! وأخيرا ما هي طبيعة العوامل المؤثرة في عملية «الروك الناصري» سواء أكانت عوامل سياسية، أم عسكرية، أم اقتصادية؟

للإجابة على هذه التساؤلات يمكن القول مبدئيا إن أهمية «الروك الناصري» تكمن في الأسباب التي كانت وراء تنفيذه، والنتائج التي ترتبت عليه . من هنا كانت الرغبة الشخصية للناصر محمد عنصراً فعالاً في الخطوات التي مر بها مشروع «الروك الناصري» .

يعد «الروك الناصري» ثاني «روك» للأراضي المصرية في عهد المماليك البحرية على اعتبار أن «الروك الحسامي» هو الأول (الصفدي ، مخطوط المتحف البريطاني ، Or. 6267 : ورقة ٨٠ ب) .

ويبدو أن الناصر محمد أراد أن يعرف على نحو دقيق حجم مساحة الأرض في مصر سواء المزروعة أو غير المزروعة . من أجل إعادة توزيعها بشكل واضح وفقا لما كان يراه هو شخصيا في مصلحة مصر، وخدمة لأهدافه الظاهرة والباطنة . كما يظهر أن الهدف الرئيس من وراء «الروك الناصري» هو تقوية مركز الناصر محمد عن طريق :

أولا : إضعاف سلطة كبار الأمراء المماليك من خلال تقليص إقطاعاتهم مساحة وإنتاجا .
وثانيا : تقوية سلطته من خلال زيادة الإقطاعات السلطانية «الخاص السلطاني» (ابن الجيعان ، ١٨٩٨ : ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٥١ ، ١٥٢) .

لهذه الأسباب وغيرها مما سيتضح لنا من خلال هذه الدراسة اجتهد الناصر محمد في تنفيذ مشروع «الروك الناصري» . إذن كان الناصر محمد يهدف من وراء عمل «الروك الناصري» إلى تقليص

إقطاعات الممالك أصحاب بيبس الجاشنكير^(٨) وسيف الدين سلا^(٩) . وقد كان من الممكن أخذ هذه الإقطاعات الواسعة من يد هؤلاء دون اللجوء إلى مشروع «الروك الناصري» إلا أن الناصر محمد خشي وقوع الفتنة ففضل أن يحقق ما يريد بطريق غير مباشر (المقريزي ، ١٩٣٩ - ١٩٧١ ، ج ٢ : ١٤٦) ، (ابن تغري ، ١٩٢٩ - ١٩٥٦ ، ج ٩ : ٤٢) . ويفصل المقريزي الأمر في خططه فبرى أن «خبز» كل أمير كان يتراوح بين ألف إلى ثمانية دنانير سنوياً^(١٠) . وعلى ذلك كان «الروك الناصري» مظهرًا غير مباشر لهدف تجزئة «أحباب» الأمراء المماليك .

وفي سبيل تنفيذ مشروع «الروك الناصري» أرسل الناصر محمد الأمراء المماليك إلى مختلف الولايات والأعمال لقياس الأرض، وعبرة^(١١) كل جزء منها (المقريزي ، ١٩٣٩ - ١٩٧١ ، ج ٢ : ١٤٦ - ١٤٧) ، (ابن تغري ، ١٩٢٩ - ١٩٥٦ ، ج ٩ : ٤٢ - ٤٣) . وقد عادت هذه البعثات الأميرية بعد أن أنجزت المطلوب منها سواء ما كان يتعلق بقياس الأرض، أو بسجلات كل بلد، أو عبرة كل إقليم (المقريزي ، ١٩٣٩ - ١٩٧١ ، ج ٢ : ١٤٩) ، (المقريزي ، ١٨٥٣ ، ج ١ : ٨٨) ، (ابن تغري ، ١٩٢٩ - ١٩٥٦ ، ج ٩ : ٤٣) . وقبل أن يتم توزيع الإقطاعات بين الأمراء وأجناد الحلقة عين الناصر محمد مناطق محددة لتكون ضمن «الخاص السلطاني»^(١٢) . وفي ذي الحجة سنة ٧١٥ هـ / نيسان سنة ١٣١٦ م بدأ السلطان الناصر محمد في توزيع الإقطاعات بين الأمراء والأجناد والمماليك بالتتابع^(١٣) .

وتكمن أهمية «الروك الناصري» فيما ترتب عليه من تقسيم إداري وثقل اقتصادي، حيث سنتناول هذين الموضوعين بالدراسة التفصيلية. ومهما يكن من أمر فإن عملية توزيع «المثالات» بين الأمراء والأجناد والمماليك أظهرت جانباً كبيراً من شخصية الناصر محمد حيث باشر بنفسه عملية التوزيع، واستطاع بحزمه، وقوة شخصيته، وتصميمه أن يمنع الجميع من مناقشته في تغيير ما كان مقرراً لهم من «مثالات» ، ولم يجسر أحد أن يخالف ما رسم به .

وإلى جانب ذلك فإن مشروع «الروك الناصري» حقق للناصر محمد أهدافاً كان يتطلع لتحقيقها، نجملها فيما يلي :

- أولاً : استبدال رواتب الأمراء بالإقطاعات المحدودة .
- ثانياً : اقتطاع جزء كبير من إقطاعات الأجناد .
- ثالثاً : ارتجاع ما كان الممالك البرجية قد اشتروه من أراضي الجيزة وغيرها .
- رابعاً : مضاعفة مخصصات السلطان من رواتب وإقطاعات .

كما بينت عملية توزيع «المثالات» بين مختلف الطوائف المملوكية أن الناصر محمد كان على دراية ومعرفة تامة بأحوال الأجناد ، وأمراء الجيش (المقريزي ، ١٩٣٩ - ١٩٧١ ، ج ٢ : ١٥٤) ، (ابن تغري ، ١٩٢٩ - ١٩٥٦ ، ج ٩ : ٥١) . وكان الإقطاع مصدراً للدخل تقدمه السلطة إلى الأمير أو الجندي ، على أنه تمليك مؤقت ، بحيث يدر عليه ريعاً سنوياً يتناسب مع رتبته العسكرية (Poliak, 1937:18) .

وفي سبيل إضعاف سلطة الأمراء والأجناد حرص الناصر محمد - إلى جانب تقليص إقطاعاتهم - على تفريق الإقطاع الواحد في عدة جهات، فليحق بالمقطع الكثير من التعب، وزيادة الكلفة، وتفتيت السلطة (المقريزي، ١٨٥٣، ج١ : ٩٠). علاوة على ذلك اعتبر الناصر محمد ما كان يقدمه الفلاحون إلى الأمراء من العسل، والحبوب، واللحوم، والكعك، والدواب، وهو ما كان يعرف باسم «حق الضيافة» جزءاً أساسياً مما يتحصل للأمراء والأجناد في إقطاعاتهم (المقريزي، ١٩٣٩ - ١٩٧١، ج٢ : ١٥٠)، (ابن تغري، ١٩٢٩ - ١٩٥٦، ج٩ : ٥٠).

وعلى ذلك فإن أرض مصر قسمت إلى أربعة وعشرين قسماً «قيراطاً» وزعت كالاتي : عشرة قراريط لصالح «الخاص السلطاني»، وأربعة عشر قيراطاً يتم توزيعها إقطاعات بين الأمراء والأجناد (المقريزي، ١٨٥٣، ج١ : ٩٠). وبذلك فإن مخصصات السلطان تكون قد تضاعفت مرة ونصف المرة عما كان عليه الوضع أيام «الروك الحسامي». وقد حدد الناصر محمد لنفسه «الخاص السلطاني» كالاتي : الجيزية وأعمالها، وبلاد هُو^(١٤)، والكوم الأحمر، ومنفلوط، والمرج، والخصوص، وغير ذلك من الأقاليم المختلفة (المقريزي، ١٩٣٩ - ١٩٧١، ج٢ : ١٥٣).

وبشير ابن الجيعان إلى هذه النواحي التي خصصت بأكملها لصالح «الخاص السلطاني» أو «الخاص الشريف» فمن ذلك على سبيل المثال من إقليم «ضواحي القاهرة» ناحية «منيل الفولاذ» وعبرته ٥٠٠ دينار. وناحية «منيل الزجاج» وعبرته ٢٥٠٠ دينار (ابن الجيعان، ١٨٩٨ : ٨). ومدينة «نستراوه» وعبرتها ١٦٥٠٠ دينار، وكذلك «البرلس وبلطيم» وعبرتها ٣٤٠ ديناراً (ابن الجيعان، ١٨٩٨ : ١٣٧). أما «سنجار» فقد كانت عبرتها ٨٠٠٠ دينار ثم أصبحت ٤٠٠٠ دينار لديوان «الخاص الشريف» (ابن الجيعان، ١٨٩٨ : ١٣٨). وهكذا يعدد ابن الجيعان عدداً كبيراً من النواحي والأقاليم التي كانت مخصصة «للخاص السلطاني».

ومن ثم يمكن القول بأن مشروع «الروك الناصري» وما ترتب عليه من توزيع الإقطاعات المختلفة، وهي العملية التي استغرقت خمسة شهور تقريباً، قد تمخضت عن تغييرات عديدة ومهمة. كما أسفرت النتائج المتعددة عن الهدف الرئيس الذي كان وراء إقدام الناصر محمد على هذا العمل الشجاع والحاسم، ألا وهو رغبته الشخصية في تقوية مركزه في السلطة.

ولا شك أن الناصر محمد استطاع بعمل «الروك الناصري» أن ينجح في إرساء قواعد أساسية تنظم النهج المملوكي في توزيع الرواتب العسكرية، حيث قسمت مصادر الدخل في الأقاليم بين السلطان والأمراء، وبالتالي تمكن الناصر من تحديد الأعداد المطلوبة من الحاميات العسكرية بما يتناسب مع الرواتب المصروفة لمختلف الفئات والرتب العسكرية. ومن خلال هذا التنظيم كان الناصر محمد حريصاً أن يكون هو القائد المباشر للجيش المملوكي، والمتصرف الوحيد لمختلف مصادر الدخل في البلاد.

ويلاحظ في مصر في القرن الثامن الهجري / الرابع عشر الميلادي أن إقطاعات ولاية

الأقاليم كانت جميعها مبعثرة، أو أغلبها خارج حدود الإقليم الذي ورثوا السلطة فيه جيلا بعد جيل (Poliak, 1937: 26). وهكذا توزعت إقطاعات ولاية الأقاليم خارج حدود أقاليم ولايتهم، وذلك للحيلولة دون ممارسة والي الإقليم لسلطته داخل حدود الإقليم لما فيه مصلحته الشخصية. علاوة عما يبيته ذلك من تقويض سلطة الولاية حين تكون إقطاعاتهم - مصدر قوتهم المادية - بعيدة عن مناطق نفوذهم، بل مبعثرة في مناطق متعددة.

وقد أجبرت المسافة البعيدة بين المدن التي يقطنها صغار المقطعين و إقطاعاتهم في المناطق النائية، أن يعمل هؤلاء على وضع إقطاعاتهم تلك تحت حماية شخصيات قوية، للعناية بها مقابل مبلغ من المال يجمعونه من الفلاحين ويقتطع من الأجور التي يدفعونها إلى المقطعين (Poliak, 1937: 25).

وقد خصصت مناطق عديدة من النواحي في الأعمال المختلفة للعربان، وإن كان يلاحظ أنها متباعدة ومجزأة، فمثلا من الأعمال القليوبية كان لهم جزء من ناحية «حصّة المغني» (ابن الجيعان، ١٨٩٨: ١٠). ومن الأعمال الشرقية ناحية «أبو العيال» وناحية «أبوديان» وغيرها (ابن الجيعان، ١٨٩٨: ١٤). ومن الأعمال الدقهلية والمرتاحية ناحية «أجا» (ابن الجيعان، ١٨٩٨: ٤٦). ومن الأعمال الغربية ناحية «أبشو» (ابن الجيعان، ١٨٩٨: ٦٣). وهكذا تباعدت إقطاعات العربان وتقلصت بدافع من الرغبة في إخضاعهم لنفوذ السلطة المركزية.

ومن جانب آخر نلاحظ أن إقطاعات العربان في مصر في القرن التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي زادت كثيرا عما كانت عليه في القرن الثامن الهجري / الرابع عشر الميلادي حيث إن السلطة في هذه الحقبة دأبت على تأديب العربان المتمردين بتقليص مساحة إقطاعاتهم (Poliak, 1937: 27). ولمعرفة طبيعة التقسيم الإداري وأجزائه المختلفة في هذه الحقبة يمكننا أن نعتمد على كتابات المؤرخين المعاصرين.

يعتبر ابن فضل الله العمري كاتب سر الناصر محمد بن قلاوون، وصاحب ديوان الإنشاء، شاهد عيان على هذه الفترة حيث سجل في كتابه «مسالك الأبصار» أن مصر خلال هذا العهد كانت تنقسم إلى قسمين رئيسين: مصر العليا (الوجه القبلي) ومصر السفلى (الوجه البحري) (العمري، مخطوط باريس 2325: ورقة ٢٠١ ب). ويقول أيضا في كتابه الأنف الذكر:

«إن الديار المصرية وجهان: قبلي وبحري، جملتها خمسة عشر ولاية، فالوجه القبلي أكبرهما وهو تسعة أعمال: وهي عمل قوص^(١٥)، شرقي النيل وهو أجملها ومنه أسوان وعرب قمولة، وأسوان نهاية حد المملكة من الجنوب، وعمل إخميم^(١٦) وهي شرقي النيل أيضا، وعمل أسيوط^(١٧)، وعمل منفلوط، وعمل الأشمونين وبها الطحاوية، وعمل البهنسا، ومنه العراي، وهو عبارة عن قرى على عرى المنهى^(١٨) المار إلى الفيوم. وعمل الفيوم وهو منقطع. وعمل إطفيح وهو شرقي النيل، وعمل الجيزة. والوجه البحري وهو ستة أعمال، وهو يصل البر بالإسكندرية، وبرقة، وعمل الغربية جزيرة واحدة تشمل عليها ما بين البحرين، بالبحر الماء ومسكنه عند رشيد وهو المسمى بالغربي، والمنوفية، وكانت

منف - المنسوب إليها هذا العمل - هي مصر قديما، ومنها أبيار المسمى بني نصر وهي جزيرة وتأخذ في وسط البحر الغربي، وعمل قليوب شرقي النيل، وعمل الشرقية وهو متصل البر بين الشام والقلمن والحجاز، وكذلك عمل أشموم، ويعرف بأشموم طناج، ومنها الدقهلية، والمرتاحية، وهنا موقع ثغر البرلس، وموقع ثغر رشيد والمنصورة، المبنية زمان محاصرة دمياط. في هذا الوجه الإسكندرية ودمياط^(١٩) وهما مدينتان تبدوان على البحر، لا عمل لهما^(٢٠).

وهكذا انقسمت مصر بقسميها الأساسيين إلى ٢١٦٣ إقليميا (ناحية) باستثناء نواحي الجزيرة التي كانت تتبع «الخاص السلطاني» «بلاد الديوان بالجزيرة»^(٢١) وقد شملت مصر السفلى أو «الوجه البحري» المنطقة الممتدة من الساحل الشمالي لمصر حتى القاهرة بما في ذلك الإسكندرية وبرقة، وامتدت شرقا إلى خليج أمير المؤمنين (العمرى)، مخطوط باريس 2325 : ورقة ٢٠١ ب - ٢٠٢ أ). وقد انقسم الوجه البحري إلى ست ولايات كالآتي:

برقة، الغربية، الشرقية، القليوبية، المنوفية، وأشموم. كما كان يضم إلى جانب مدينة القاهرة التي كانت عاصمة مصر مدينتين كانتا قائمتين بذاتهما إداريا هما الإسكندرية ودمياط إذ لم تنتسبا لأي عمل (العمرى، مخطوط باريس 2325 : ورقة ٢٠١ ب - ٢٠٢ أ). وقد ضم الوجه البحري ١٦٥١ إقليميا (ناحية)، كانت موزعة بين أحد عشر عملا (ابن الجيعان، ١٨٩٨ : ٣ - ٤)، ولكل عمل مركز خاص به (انظر الجدول التالي).

الوجه البحري

الإقليم أو العمل	عدد نواحيه	مركزه
١ - الضواحي (ضواحي القاهرة)	٢٠	القاهرة
٢ - القليوبية	٥٩	قليوب
٣ - الشرقية	٣٨٠	بلييس
٤ - الدقهلية	٢١٧	أشموم
٥ - ضواحي ثغر دمياط	١٢	_____
٦ - الغربية	٤٧١	المحلة
٧ - المنوفية	٢٣٢	منوف
٨ - أبيار وجزيرة بني نصر	٤٦	أبيار
٩ - البحيرة	٢٢٢	دمنهور
١٠ - فوه والمزاحمتين	١٦	فوه
١١ - نستراوه	٦	_____ (٢٢)

أما الوجه القبلي (الصعيد) فقد انقسم إلى تسعة أعمال هي : قوص، إخميم، أسيوط، منفوط، الأشمونين والطحاوية، البهنسا، الفيوم، إطفيح والجزيرة (العمرى، مخطوط باريس 2325 : ورقة ٢٠١ ب).

الوجه القبلي

الإقليم أو العمل	عدد نواحيه	مركزه
١ - قوص	—	قوص
٢ - إخميم	٢٦	إخميم
٣ - أسيوط	٣٢	أسيوط
٤ - منفوط	—	منفوط
٥ - الأشمونين	١٠٣	الأشمونين
٦ - البهنسا	٢٥٦	البهنسا
٧ - الفيوم	٩٧	الفيوم
٨ - إطفيح	٥٠	إطفيح
٩ - الجزيرة	—	الجزيرة

ويؤكد القلقشندي في كتابه «صبح الأعشى في صناعة الإنشا» مارواه ابن فضل الله العمرى من تقسيم مصر إلى وجهين القبلي والبحري (القلقشندي، ١٩١٣ - ١٩٢٢، ج٣ : ٣٩٦).

وفصل القلقشندي القول في حديثه عن أعمال الوجهين القبلي والبحري، فيذكر ضمن الوجه القبلي عمل الجزيرة، والإطفحية، والبهنساوية، والفيومية، والأشمونين والطحاوية، والمنفلوطية، والأسيوطية، والإخميمية، والقوصية. أما الوجه البحري فيقسمه إلى ثلاثة أقسام: القسم الشرقي من النيل ويتضمن أعمال الضواحي، والقليوبية، والشرقية، والدقهلية، والمرتاحية. والقسم الغربي من النيل وفيه عملان البحيرة والمزاحمتان. والقسم الثالث الجزيرتان الواقعتان بين القسم الشرقي والقسم الغربي من النيل حيث تشتمل الجزيرة الأولى على عملين: المنوفية، والغربية. والجزيرة الثانية تكون عملا واحدا هو جزيرة بني نصر ومركزه مدينة أبار (القلقشندي، ١٩١٣ - ١٩٢٢، ج٣ : ٣٩٢ - ٤٠٦)، (المقريزي، ١٨٥٣، ج١ : ١٢٩ - ١٣٢).

ويذكر ابن فضل الله العمرى أن قوص هي المدينة الوحيدة في مصر العليا (العمرى، مخطوط باريس 2325 : ورقة ١٩٥ ب). ونحن نعلم أن مدينة قوص هذه كانت المركز الإدارى لإقليم قوص

(العمري، مخطوط باريس 2325 : ورقة ٢٠١ ب) . ويؤكد أبو الفداء (ت ٧٣٢ هـ / ١٣٣١ م) في كتابه «تقويم البلدان» الرواية السابقة، بل يسجل أن قوص كانت هي المدينة الأكثر أهمية في مصر العليا، وأنها تلي الفسطاط في عظمتها. كما كانت قوص سوقا مهما للتجار من عدن (مجهول، مخطوط كيمبردج Qq 65 : ١١١) . ويستطرد أبو الفداء فيذكر أن قوص تقع على الضفة الشرقية من النيل (مجهول، مخطوط كيمبردج Qq 65 : ١١١) . ولها ميناء خاص بها في المنطقة الساحلية على مسافة رحلة ثلاثة أيام، وهو ما يعرف بميناء القصير على البحر الأحمر (مجهول، مخطوط كيمبردج Qq 65 : ١١١) . ومن جانب آخر يشير أبو الفداء إلى أن أسوان الواقعة على الجانب الشرقي من النيل تعتبر جزءا مهما من ولاية قوص، كما أنها تمثل آخر حد من الحدود الجنوبية لمصر العليا (مجهول، مخطوط كيمبردج Qq.65 : ١١٣) .

وتعتبر عيذاب الواقعة على البحر الأحمر في مصر العليا الميناء التجاري للتجار القادمين من اليمن، كما أنها الميناء الرئيس الذي كان الحجاج يغادرون مصر من خلاله إلى الحجاز (مجهول، مخطوط كيمبردج Qq.65 : ١٣١) ، (ابن دقياق، ١٨٩٣، ق ٢ : ٣٥) .

ويصف ابن فضل الله العمري الاسكندرية بأنها مدينة محصنة، ولها حامية عسكرية للدفاع عنها. كما أنها المدينة الوحيدة في مصر التي كان حاكمها يعين بمرسوم سلطاني . وكان أهل الاسكندرية على دراية بأموال البحر. وكانت زاهرة بالمباني الجميلة والمساجد والأربطة (العمري، مخطوط باريس 2325 : ورقة ١٩٥ ب) ، (المقريزي، ١٨٥٣، ج١ : ١٤٤، ١٥٠) . وقد كان ميناء الاسكندرية يشمل ثمانية أقاليم^(٢٣) . كما يصف ابن دقياق (ت سنة ٧٩٠ هـ / سنة ١٣٨٨ م) الاسكندرية بقوله : «هي مدينة عظيمة لم يكن بالديار المصرية مثلها ولا ما يقارنها في الحسن وإتقان البناء» (ابن دقياق، ١٨٩٣، ق ٢ : ١١٦) . ويعتبر ابن فضل الله : «الاسكندرية فرضة الغرب، والأندلس، وجزائر الفرنج، وبلاد الروم، وإليها ترد شوانها، وتجلب بضائعها، ومنها تخرج أغراضها» (العمري، مخطوط باريس 2325 : ١٩٦ ب) .

إذن كانت للاسكندرية أهمية تجارية كبيرة بوصفها ميناء بحريا يرتاده التجار من بلاد الغرب، وإسبانيا، والجزر الأوروبية لأجل التبادل التجاري بين بضائع الغرب ومنتجات الاسكندرية . وعلى ذلك يمكن القول بأن الاسكندرية كانت سوقا دوليا، وميناء حرا لمختلف البضائع . إلى جانب أهميتها الاقتصادية حيث كانت مركزا تجاريا مزدهرا للتجار من مختلف الأقطار، وخاصة أقطار البحر الأبيض المتوسط^(٢٤) .

كما يصف ابن فضل الله العمري الإسكندرية أيضا بأنها مدينة جميلة، ذات طرق معبدة، وفاكهة رخيصة (العمري، مخطوط باريس 2325 : ورقة ١٩٧ أ) . وهذا الوصف يوضح أن الاسكندرية تمتعت بإنتاج زراعي وفير، وفرته لها أرضها الزراعية الخصبة . وقد أدت هذه الوفرة في محصول الفاكهة إلى رخص أسعارها. بل إن المكانة العظيمة التي وصلت إليها الاسكندرية خلال هذه الحقبة جعلت ابن فضل الله العمري - المؤرخ المعاصر - يقارن الإسكندرية بالفسطاط (العمري، مخطوط باريس

2325 : ورقة ١٩٦ ب)، الأمر الذي يوضح أنه إذا كانت الفسطاط تتمتع بنشاط اقتصادي^(٢٥)، فإن الإسكندرية تفوقت عليها بما حظيت به من مكانة تجارية كبيرة، وأهمية اقتصادية بارزة .

وكذلك يشير أبو الفداء المؤرخ المعاصر للناصر محمد بأن الاسكندرية تقع على البحر الأبيض المتوسط (بحر الروم)، وتعد من أعظم المدن، وتتبعها جزيرة صغيرة خصبة تتضمن كافة منتجات الأرض الزراعية (مجهول ، مخطوط كيمبردج Qq.65 : ١١٣). وكانت الاسكندرية محاطة بسور صخري له أربع بوابات، رشيد، سدر، البحر، وبوابة الجمعة التي كانت لا تفتح إلا أيام الجمع (مجهول ، مخطوط كيمبردج Qq.65 : ١١٣) .

ويظهر لنا من هذه الدراسة الموجزة للإسكندرية بأنها كانت تمثل إقليميا متحدا قائما بذاته . وقد غطت مساحتها الأجزاء الساحلية الشمالية للقسم الغربي من مصر السفلى وامتدت حتى برقة (العمرى ، مخطوط باريس 2325 : ورقة ٢٠١ ب - ٢٠٢ أ) . وإلى جانب ولايات مصر التي ذكرناها، مصر العليا، ومصر السفلى، والإسكندرية، يشير ابن فضل الله العمرى إلى برقة التي كانت مستقرا للبدو (العمرى ، مخطوط باريس 2325 : ورقة ٢٠٢ ب)، (ابن دقماق، ١٨٩٣، ق ٢ : ١٤ - ١٥) .

كانت برقة تمثل ولاية كبيرة مقسمة إلى ثلاثة أقسام، القسم الساحلي، والجبال، والريف (العمرى ، مخطوط باريس 2325 : ورقة ٢٠٢ ب) . وتعتبر جزءا مهما من سلطنة المماليك، ويتولى السلطة فيها حاكم مملوكي (العمرى ، مخطوط باريس 2325 : ورقة ٢٠٢ ب) . وإلى جانب العاصمة إيطابلس كانت هناك مدن أخرى في برقة وهي طبرق، وطلمبيه، ولنده^(٢٦) . ويتابع القلقشندي، ما يذكره ابن فضل الله العمرى، في «مسالك الأبصار» فيشير إلى أن برقة كانت إقليميا كبيرا، ذا مناطق جبلية، وأراض زراعية، ومدن معمورة، إلى جانب ما كانت تملكه من وفير الماشية والخيول القوية (القلقشندي، ١٩١٣ - ١٩٢٢، ج ٣ : ٣٩١ - ٣٩٢) .

كما يتناول ابن فضل الله العمرى جزءا آخر من مصر هو منطقة الواحات التي على الرغم من أهميتها فإنها لا تدخل ضمن تقسيم مصر إلى ولايات. كما أنها لا تعتبر إقليميا طبقا لنظام التقسيم الإداري لمصر (العمرى ، مخطوط باريس 2325 : ورقة ٢٠٢ أ) .

يقول ابن فضل الله العمرى : «وأما الواحات فمنقطعة وراء الوجه القبلي في معاونه، ولا يعد في الولايات ولا في الأعمال، ولا يحكم عليها من قبل مقطوعها . وبلاد الواحات بين مصر والاسكندرية والصعيد والنوبة والحبشة بعضها داخل ببعض . قال البكري : «وهو بلد قائم بنفسه، غير متصل بغيره، ولا مفتقر إلى سواه» (العمرى ، مخطوط باريس 2325 : ورقة ٢٠٢ أ) . وقد تميزت برقة بأرضها الخصبة، وعيونها العديدة (العمرى ، مخطوط باريس 2325 : ورقة ٢٠٢ أ - ب) .

وتنقسم منطقة الواحات إلى ثلاث كور: واحة الأولى، واحة الوسطى واحة القصوى، وهي تمتد من الجهة الغربية لمصر العليا حتى الحدود الشمالية للنوبة. وتعرف الأولى منها باسم الواحة الخاص أو واحة البهنسي، وهي أكثرها عمراناً وإنتاجاً، حيث يجلب منها الكثير من التمر والزبيب. وتعرف الثانية باسم الواحة الداخلة، وهي تلي الواحة الأولى في العمارة، وبها مدن مشهورة مثل القصير، والسلمون، والهنداو، والقلمون وغيرها. والثالثة وتعرف بالواحة الخارجة، وهي تقع بين الواحة الداخلة وبين ريف الصعيد^(٢٧).

وفي عام ٧٣٣ هـ / ١٣٣٣ م أصبحت غزة نيابة تتبع الشام، وأصبح حاكمها - نائباً - ي كاتب نائب الشام فيما يتعلق بالأحوال الداخلية لغزة. وقبل ذلك كانت غزة ولاية ي كاتب حاكمها - الوالي - السلطان فيما يتعلق بأمورها (القلقشندي، ١٩١٣ - ١٩٢٢، ج ٤ : ١٩٨)، (المقريزي، ١٩٣٩ - ١٩٧١، ج ٢ : ٣٥٨). وعلى ذلك يمكن القول إن هذا التغير الخاص بالوضع السياسي والإداري لغزة كان متأثراً بالتقسيم الإداري لمصر خلال هذه الحقبة، وهي التي أعقبت «الروك الناصري». ومن ثم فسوف نستثني غزة من دراستنا هذه المتعلقة بالتقسيم الإداري لمصر، وخاصة أن بعض المؤرخين المعاصرين لهذا العهد مثل أبي الفداء كان يعتبر غزة إقليماً يتبع بلاد الشام (مجهول، مخطوط كيمبرج Qq.65 : ٢٣٨ - ٢٣٩).

وبمطابقة هذا التقسيم الإداري الذي يذكر تفاصيله المؤرخون المعاصرون على الخريطة التي رسمها الأمير عمر طوسون بناء على ما جاء في كتابي «التحفة السنية» لابن الجيعان، «والانتصار لواسطة عقد الأمصار» لابن دقاق، نجد أن الوضع الخاص بالتقسيمات الإدارية بجميع تفاصيلها في أواخر القرن الثامن الهجري / الرابع عشر الميلادي لم يتغير إطلاقاً.

ويؤكد المقريزي هذه الحقيقة بقوله : «وما زال الأمر بمصر على ما رسمه الملك الناصر في هذا الروك إلى أن زالت دولة بني قلاوون بالملك الظاهر برقوق، في شهر رمضان سنة أربع وثمانين وسبعائة، فأبقى الأمر على ذلك (المقريزي، ١٨٥٣، ج ١ : ٩١).

ولعل السبب في استمرار هذه التقسيمات الإدارية منذ «الروك الناصري» حتى عهد السلطان الأشرف شعبان^(٢٨)، كما هو موضح في الخريطة، هو استقرار الوضع الإداري الذي قرره السلطان الناصر محمد، كما أنه كان موافقاً لأطباع كل من يصل إلى كرسي الحكم أو يمسك بيده مقاليد السلطة، ويتمتع بالنفوذ دون منافسة الطامعين.

ومن جانب آخر، يمكن القول إن هدف كل من الناصر محمد والمنصور لاجين كان واحداً، ألا وهو تقليص القوة الاقتصادية وما يترتب عليها من ثقل سياسي للأمرءاء المماليك. ولكن الاختلاف يكمن في الأسلوب، إذ عمل المنصور لاجين على تحقيق ذلك بأسلوب مباشر فأثار حقد الأمرءاء، واتباع الناصر

محمد أسلوبا غير مباشر فأثار حيرتهم التي حسمها بشخصيته القوية، ونفاذ كلمته في هذا العمل الجسور، فتم له ما أراد .

الأهمية الاقتصادية

كانت عبدة الأقاليم المصرية ٢٦٤ر٥٨٤ر٩ دينارا^(٢٩) جيشيا^(٣٠)، بينما كانت عبدة الوجه البحري منفردا هو ٢٢٨ر٤٥٥ر٢٢٨ دينارا جيشيا (مجهول ، مخطوط كيمبردج Qq.65 : ورقة ٣ أ)، (ابن الجيعان ، ١٨٩٨ : ٤) ، وقد توزعت عبدة الوجه البحري بين أقاليمه كما هو موضح في الجدول التالي :

الوجه البحري

الإقليم	العبدة بالدينار الجيشيا
١ - الضواحي	١٥٣ر٠٧٥
٢ - القليوبية	٤١٩ر٨٥٠
٣ - الشرقية	١٤١١ر٨٧٥
٤ - الدقهلية	٥٩٦ر٠٧١
٥ - ضواحي ثغر دمياط	١١ر١٠٠
٦ - الغربية	١٨٤٤ر٤٧١
٧ - المنوفية	$\frac{١}{٣}$ ٥٧٤ر٦٢٩
٨ - أبيار وجزيرة بني نصر	٢٠٠ر٢٣٢
٩ - البحيرة	٧٤١ر٢٤٩
١٠ - فوه والمزاحمتين	٥٠ر٨٤٦
١١ - نستراوه	٤٣ر٥٠٠
١٢ - الجيزية ^(٣١)	٦٢ر٠٠٠ ^(٣٢)

أما عبدة الوجه القبلي فهي $\frac{١}{٣}$ و $\frac{١}{٤}$ و ٣٣٥٥ر٨٠٨ دينارا جيشيا (مجهول ، مخطوط كيمبردج Qq.65 : ورقة ٣ ب) ، (ابن الجيعان ، ١٨٩٨ : ٤) ، موزعة بين أقاليمه المختلفة كما هو موضح في الجدول التالي (مجهول ، مخطوط كيمبردج Qq.65 : ورقة ٣ ب - ٤ أ) ، (ابن الجيعان ، ١٨٩٨ : ٤ - ٥) .

الوجه القبلي

الإقليم	العبرة بالدينار الجيشي
١ - الاطفيحية	$\frac{1}{2}$ ١٤٣٩٩٧
٢ - البهناوية	١٣٠١٦٤٢
٣ - الفيومية	١٦٤٠٥٠
٤ - الأشمونين	٧٦٢٠٤٠
٥ - الاسيوطية	٣٢٣٩٢٠
٦ - الاخميمية	$\frac{1}{3}$ ٢٤٣٩٢٥
٧ - القوصية	$\frac{1}{4}$ ٤١٤٦٦٣

أما عبرة ضواحي ثغر الاسكندرية فهي ١١٠٠٠ دينار جيشي (مجهول ، مخطوط كيمبردج ، Qq.65 : ورقة ٣ ب) ، (ابن الجيعان ، ١٨٩٨ : ٤) ، أما عبرة ضواحي ثغر دمياط فهي ١١٦٠٠ دينار جيشي^(٣٣) . وقد سبق الكلام عن الإسكندرية . أما دمياط فقد كانت لها كذلك أهمية كبيرة بوصفها ميناء بحريا ، إلا أنها لم تصل إلى المكانة العظيمة التي تمتعت بها الإسكندرية في سلطنة المماليك (العمرى ، مخطوط باريس 2325 : ورقة ١٩٦ ب) .

ومن الجدير بالذكر أنه ليست هناك أية علاقة بين عدد نواحي الإقليم وقيمة عبرته ، فأحيانا نجد إقليما مثل المنوفية كان عدد نواحيه ٢٣٢ ناحية وعبرته $\frac{1}{3}$ ٥٧٤٦٢٩ دينار جيشيا ، في حين نجد أن البحيرة التي كان عدد نواحيها أقل ، ٢٢٢ ناحية ، تقدر عبرتها بـ ٧٤١٢٩٤ دينار جيشيا^(٣٤) .

ويلاحظ أن عبرة الناحية لم تكن ثابتة فمثلا «منية الأمراء» كانت عبرتها ١١٨٥٠ دينار أيام الأشرف شعبان ، ثم أصبحت بعد ذلك ١٠٣٠٠ دينار (ابن الجيعان ، ١٨٩٨ : ٧) . وناحية «العطارة» من إقليم القليوبية كانت عبرتها ١٠٠٠ دينار ثم أصبحت ٥٠٠ دينار (ابن الجيعان ، ١٨٩٨ : ٩) . وكذلك «سنهوه» كانت عبرتها ٨٠٠٠ دينار ، ثم أصبحت ١٢٠٠٠ دينار (ابن الجيعان ، ١٨٩٨ : ١١) . أما «الرملة» وهي «رملة بنها» من الأعمال الشرقية فقد كانت عبرتها ٤٨٠٠ دينار ، ثم استقرت في سنة ٨٠٣ هـ / ١٤٠٠ م على ٢٥٠٠ دينار (ابن الجيعان ، ١٨٩٨ : ١٨) . أما الظاهرية فقد كانت عبرتها ١٥٠٠ دينار ثم أصبحت في سنة ٧٩٢ هـ / ١٣٩٠ م ١٠٠٠ دينار (ابن الجيعان ، ١٨٩٨ : ١٩) . وهكذا كانت عبرة بعض الأقاليم تتغير من عهد إلى آخر لأسباب اقتصادية ، وإدارية أو ديوانية .

وبشكل عام كانت الأراضي المصرية مقسمة إلى ثلاثة أقسام فهي إما أوقاف ، أو رزق «خبز» ،

أو أملاك. ونجد أحيانا مظاهر التعامل الاقتصادي الشرعي هذه مجتمعة كلها في منطقة واحدة من ذلك مثلا «دمنهور شبري» مساحتها ٦٣٨ فداناً وعبرتها ٤٥٠٠ دينار، وقد كانت أملاكاً وأوقافاً ورزقا (ابن الجيعان، ١٨٩٨: ٧)، وقد تكرر ظهور هذا الطابع الاقتصادي في كثير من النواحي والأعمال^(٣٥).

وقد كان الإقطاع هو الوسيلة التي يدعم بها السلطان الجديد نفسه عن طريق توزيع الإقطاعات الواسعة بين مماليكه، ليكونوا له منعة وقوة، من ذلك على سبيل المثال، أن السلطان الأشرف شعبان «فرق» الإقطاعات على جماعة من المماليك، وجعل منهم أمراء طبلخانات وأمراء عشراوات (ابن إياس، ١٨٩٣-١٨٩٦، ج ١: ٢١٣).

وفي بعض الأحيان نجد أن تهافت بعض السلاطين على المال يجعلهم يُقدمون على بيع الإقطاعات. فنرى مثلاً أن السلطان الكامل شعبان^(٣٦) سنة ٧٤٧ هـ / ١٣٤٦ م «صار يخرج الإقطاعات ببال معلوم» (ابن إياس، ١٨٩٣-١٨٩٦، ج ١: ١٨٤)، الأمر الذي يؤكد أن الإقطاع أصبح يؤول إلى من يستطيع أن يدفع أكثر، بغض النظر عن نوعية الخدمات العسكرية التي كان يجب أن يقدمها للحكومة المركزية مقابل حصوله على الإقطاع، مما يدعونا إلى القول بأن حب المال دفع بعض السلاطين إلى التلاعب بمصلحة البلاد.

أما عن النشاط الاقتصادي لمصر العليا فيذكر ابن فضل الله العمري أن أسوان كانت هي الطريق إلى عيذاب الواقعة على ساحل البحر الأحمر، حيث يمكن منها الذهاب إلى الهند، والحبشة، واليمن (العمري، مخطوط باريس 2325: ورقة ١٩٥ ب). ومن ثم اشتهرت عيذاب باعتبارها ميناء تجارياً نشطاً، كما كانت العلاقات التجارية بين سلطنة المماليك واليمن قوية، حيث ضمن التجار اليمينيون الأمان، والسلامة لرحلاتهم التجارية داخل الأراضي المصرية (Labib, 1970: 68.69).

وعلى ذلك يمكن القول بأن التبادل التجاري بين مصر وغيرها من بلاد العالم المختلفة شرقاً وغرباً كان نشيطة. بالإضافة إلى أن النشاط الاقتصادي في كل من مصر العليا، ومصر السفلى، كان حيويًا ومزدهراً.

أما برقة فيذكر ابن فضل الله العمري أنها: «سلطنة طويلة، وإن لم يكن عليها استقلال لأنه قد استولت عليها العرب... وليس لها سلطان، بل ولا سوى أهل العمدة سكان، وقربها إلى إفريقية أكثر من قربها إلى مصر، ولكن مادون العقبة لصاحب مصر وأمرها إليه... وبها المدن البنية الباقية إلينا إلى الآن، وهي خالية من السكان، وبها القصور العالية، والآثار الدالة على ما كانت عليه من الجلالة. وهي اليوم بيد العرب، وهم أصحاب ماشية، ودواب شاعة^(٣٧) كبيرة من الإبل والغنم. ومنهم من يزرع في بعض أراضيها فيخصب زروعها، ولكنهم أهل بادية لا عناية لهم بعمارة ولا زروع... وكانت برقة مقطعة بمناشير صاحب مصر لابن المحسن، وكان يتوجه إليها، ويأخذ من العربان بها، ثم أقطعت لأمراء عربان مصر من سليم... وحدثني الأمير فائد بن مقدم السلمي المقطعة له الآن

أن برقة من أرقى البلاد أرضا للدواب وأما خيل برقة فهي من أقوى الخيل بناءً، وإذا قيل الخيل البرقية كفى ولجند مصر بها عناية، وتباع بالأثمان الغالية، ولكنها لا تبلغ مبلغ خيل البحرين، والحجاز، والشام» (العمرى، مخطوط باريس 2325 : ٢٠٢ ب - ٢٠٣ أ) .

إذن كانت لبرقة أهمية كبيرة لما وجد على أراضيها من حيوانات الركوب والتنقل مثل الإبل والخيل، حيث كانت خيولها قوية، ولها شهرة واسعة، ولذا حرص جند الممالك على اقتنائها .

ومن جانب آخر كان سكانها من البدو أهل بادية، عاشوا عيشة بدائية بسيطة اعتمدوا فيها على رعي الماشية . وقد حرص الناصر محمد على تقسيم برقة لإقطاعات تم توزيعها بين الأمراء البدو من بني سليم مثل فائد بن مقدم السلمي، الذي كان مقطعا لقسم كبير من برقة .

كان الناصر محمد عند توزيع الإقطاعات بين الأمراء الممالك حرصاً بأن يكون هو صاحب الرأي المطلق في تحديد المناطق التي يشملها الإقطاع . ومن ثم اعتنى الناصر محمد عند توزيع إقطاعات أجناد الحلقة بأن تكون متناثرة في مناطق مختلفة من أجل إضعاف مكانتهم . فعلى سبيل المثال حرص ألا يجاور إقطاع كبير تابع لأمر مملوكي ذي رتبة عسكرية عالية إقطاع زميل له من نفس الرتبة، بل تكون المسافة بين إقطاعي هذين الأمرين متباعدة . كل ذلك بدافع من اهتمام الناصر محمد بأن يمسك بزمام السلطة بيديه، وأن يكون هو الرأس المدبر الوحيد لسلطنة الممالك . ومن جانب آخر يضمن بواسطة هذا الأسلوب تفتيت السلطة السياسية والثققل الاقتصادي لدى الشخصيات المملوكية الأميرية، فيكون بذلك أكثر اطمئناناً على سلامة الوضع السياسي الداخلي .

وتعزيزاً لهذا الهدف أبقى الناصر محمد على أراض واسعة لصالح «الديوان السلطاني» أو «الخاص الشريف» بحيث يتحول القسم الأكبر من عبدة أرض مصر إلى «الخاص السلطاني»، من ذلك مثلاً الجيزة والاسكندرية^(٣٨) . ونحن نعلم ما كانت تتميز به الجيزة من أرض خصبة ومحصول زراعي وفير، أما الاسكندرية فإن أهميتها التجارية وثقلها الاقتصادي غني عن التعريف .

النتائج

استمر نظام التقسيم الإداري المملوكي في مصر أكثر من قرنين ونصف قرن . ولعل من أسباب الاستمرار والثبات هو استقرار الأوضاع الإدارية لملاءمتها للأوضاع السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية .

وبالفعل يظهر واضحاً أن التنظيم الإداري المملوكي كان أكثر تطوراً عما شهدته مصر في العهود السالفة . ثم عاصرت مصر بعد ذلك فترة انتقالية أو مرحلة تمهيدية قبل أن يتم تحقيق التنظيم الإداري بصيغته النهائية ألا وهي مرحلة عملية «الروك الحسامي» . ولا نعني هنا بالتعبير «فترة انتقالية» تقويمنا

للتقسيمات الإدارية البحتة للأراضي المصرية فحسب بل نعني أيضا الأهداف التي كان يسعى إلى تحقيقها من وراء مشروع «الروك» وبشكل خاص الهدف السياسي الذي كان أساسيا ورئيسا، ألا وهو تحقيق هيمنة السلطان المطلقة على الأرض التي يمتد حكمه بين حدودها، ونعني بها أراضي الديار المصرية .

وقد حاول المنصور لاجين أن يحقق تلك السلطة المطلقة للحكومة المركزية، فكلفه ذلك حياته ثمنا لتلك المحاولة الفاشلة. ولكن تلك المرحلة الانتقالية لم تنته عبثا، بل سبقتها وعاصرتها وتلتها ظروف أكدت لأصحاب السلطة أهمية التطلعات التي سعى إليها المنصور لاجين، فعمل هؤلاء عندما سنحت الفرصة من أجل إنجاز هذه الأهداف. وقد كان نتيجة هذا التفكير والعمل مشروع «الروك الناصري» الذي حقق الناصر محمد من خلاله كل تلك المطامع المرجوة .

لهذا كله حرص الناصر محمد على أن يشرف شخصيا على خطوات تنفيذ مشروع «الروك الناصري» فكان على علم بكل تفصيلاته وجزئياته إلى أن تمت عملية توزيع الإقطاعات بين الأمراء والأجناد.

وقد حقق الناصر محمد هدفه السياسي بإنجاز خطوتين مهمتين «الأولى اقتطاع الجزء الأكبر والأفضل من أراضي الديار المصرية لمصلحة «الخاص السلطاني»، والثانية تأكيد القيادة العسكرية المطلقة للجيش المملوكي بأن تكون بيد السلطان نفسه. وبذلك أصبح الناصر محمد هو الشخصية الأولى في سلطنة المماليك بتأكيد مركزه ماديا وعسكريا. ومن هنا يمكن القول بأن النظام الإقطاعي المملوكي كان ذا طابع عسكري .

وبما أن سلطنة المماليك لم تكن دولة تجارية ولم تسجل كتابات المؤرخين المعاصرين أن المماليك امتلكوا قط أسطولا تجاريا ينتقل بين موانئ البحر المتوسط، فيمكننا أن نؤكد هنا أن الزراعة كانت هي المورد الاقتصادي الرئيس الذي كان يمول خزانة الدولة، وكانت الأرض هي المورد المادي الذي يحظى به الأمراء والأجناد مقابل خدماتهم العسكرية. ولذا يمكن القول بأن سلطنة المماليك كانت دولة إقطاعية ولكن طبيعة الإقطاع الموجود لا تقوم على ملكية الأرض وتوارثها بل على ما توفره من عبدة وضرائب .

وقد حقق «الروك الناصري» التنظيم الإداري المطلوب للديار المصرية. ولعل الدليل على ذلك استمراره لفترة طويلة، واعتماد المؤرخين المعاصرين عليه في تسجيلاتهم الإحصائية لمصر طيلة العصر المملوكي .

ويبدو أنه لم يكن هناك تعارض بين عمليتي التقسيم الإداري وتوزيع الإقطاعات، ولذا نلاحظ أنه مع ثبوت عملية الأقسام الإدارية منذ «الروك الناصري» إلا أن توزيع الإقطاعات كان في حالة تغير

مستمر، بل إن التغيير في توزيع الإقطاعات ارتبط ارتباطاً وثيقاً باعلاء سلطان جديد كرسي السلطنة، أو تحول زمام الأمور إلى يد أحد كبار الأمراء المماليك .

وعلى ذلك يمكن القول بأنه إذا كان التقسيم الإداري لمصر زمن المماليك يتضمن بين ملامحه الطابع الإسلامي من الناحية الاقتصادية، والصبغة الأوربية الوسيطة من الناحية الإدارية والاجتماعية، فإنه يحمل بالتأكيد صفة مملوكية بحته من الناحية السياسية والعسكرية .

وهكذا استخدم السلاطين المماليك أسلوباً اقتصادياً لتحقيق أهداف سياسية، ومنهجاً إدارياً واجتماعياً لتحقيق مآرب عسكرية، إذ لا يمكن إطلاقاً القول بأن «الروك» كان مشروعاً اقتصادياً أو إدارياً فقط، فقد تمخضت عن إتمامه أهداف سياسية وعسكرية لم تغب عن أنظار المؤرخين المعاصرين، ولم يُقْتَمَر بالتالي تسجيلها . وقد يعتقد البعض أن ارتباط «الروك الناصري» بشخصية الناصر محمد كان سبباً رئيساً في ظهور «الروك» مشروعاً متكاملًا يتضمن من القوة والتماسك ما هياً له الثبات والاستمرار، ولكننا نرفض هذا الرأي فنقول إن «الروك الناصري» قد عبر تعبيراً صادقاً عن شخصية الناصر محمد، فحقق له ما يريد من مطامح ورغبات، إلا أنه لم يرتبط بشخصه بدليل استمراره بعد وفاة الناصر محمد ولدة طويلة . كما أن «الروك» لم ينجز ليكون مسانداً في تركيبته التنظيمية وأهدافه الاقتصادية - للحاكم الشرعي بل عضداً لصاحب السلطة والقوة سواء أكان السلطان الشرعي الجالس على كرسي الحكم، أو النائب، أو الأتابك، أو غيره . وما يؤكد ذلك أن «الروك» لم يكن أبداً معيناً لأولاد الناصر محمد أو أحفاده كي يستمروا في حكم مستقر .

إذن كان «الروك الناصري» مشروعاً ناجحاً، جاء بعد دراسة متأنية ليملك من أسباب القوة الذاتية ما يَسَّر له حقبة طويلة من الثبات .

أما على المستوى الشعبي فنجد أن «الروك الناصري» قد خفف كثيراً من الأعباء المالية التي عانى منها الفلاحون في العهود السابقة . وفي نفس الوقت أكد «الروك الناصري» النفوذ المادي للحكومة المركزية، وذلك بمضاعفة ما كان تحت يدها من مساحات زراعية واسعة، وزيادة الوارد لبيت المال من النقد درهماً أو ديناراً .

كما أن توزيع إقطاعات الأمراء بين أقاليم مصر المختلفة في الوجهين البحري والقبلي أضفى على كافة النواحي والأعمال القريبة والناحية، الصغيرة، والكبيرة، أهمية بالغة ومتساوية، واختفى ما كان يعرف بالمناطق المهملة، أو قليلة الأهمية، أو عديمة المنفعة . ولا بد أن يصاحب هذه الأهمية الإدارية اهتمام اقتصادي بمعطيات الناحية، وعناية اجتماعية بحاجاتها، وهذا ما نسميه بالنهضة الإدارية الشاملة التي شهدتها مصر خلال هذه الحقبة من حكم المماليك .

ولا شك أن أكبر دليل على ما نقول ما تسجله كتابات المعاصرين من إحصائيات تفصيلية دقيقة

لجميع النواحي والأقاليم، حيث توضح مساحتها بالفدان وعبرتها بالدينار، دون إهمال أية ناحية، أو قرية بعيدة أو قرية، صغيرة أو كبيرة، زراعية أو غير زراعية. ومن المؤكد أن هذه القوائم الإحصائية تعتبر مظهرًا اقتصاديًا متقدمًا يوضح عناية الجهاز الإداري في سلطنة المماليك ودقته.

الهوامش

- (١) «الروك» في كتب المؤرخين مصدر الفعل الثلاثي روك، ومعناه في الأصل مسح أرض الزراعة في بلد من البلاد، لتقدير الخراج المستحق عليه لبيت المال. وكان الخراج - أي ضريبة الأرض - في مصر وغيرها من البلاد الإسلامية المنبع الرئيس لدخل الدولة منذ صدر الإسلام، ومنه تصرف أعطية الجند، ورواتب الولاة وموظفي دواوين الدولة، فها زاد عن ذلك من مال الخراج أودع في بيت المال. ويسمى هذا النظام المالي بنظام الأعطية. وقد مسحت أرض مصر في العصور الإسلامية الأولى ثلاث مرات: المرة الأولى على يد ابن رفاعه عامل الخراج في مصر، في خلافة الوليد وأخيه سليمان بن عبد الملك الأموي حوالي سنة ٩٧ هـ / ٧١٥ م، والمرة الثانية كانت على يد ابن الحجاب في خلافة هشام بن عبد الملك الأموي حوالي سنة ١١٠ هـ / ٧٢٩ م، والمرة الثالثة كانت على يد ابن مدبر في خلافة المعتز بالله العباسي حوالي سنة ٢٥٣ هـ / ٨٦٧ م. ثم حل نظام الاقطاع في مصر الأيوبية محل نظام الأعطية، حيث استمرت الأراضي المصرية تقسم إلى أربعة وعشرين قيراط: يكون للسلطان منها أربعة قرايط، وللأجناد عشرة قرايط والأمراء عشرة قرايط. ويعتبر الروك الحسامي هو أول «روك» لأراضي مصر في عصر المماليك. انظر السلوك للمقريزي، ج ١، ص ٨٤١ - ٨٤٢، هامش ٣، قارن إبراهيم طرخان، النظم الاقطاعية في الشرق الأوسط في العصور الوسطى، القاهرة ١٩٦٨ م، ص ٩٦.
- (٢) اشترك حسام الدين لاجين المنصوري الأمير المملوكي في مؤامرة قتل الأشرف خليل بن قلاوون، حيث اختفى بعدها خوفاً من غضب المماليك البرجية. ولكنه استطاع بمساعدة الأمير زين الدين كتبغا المنصوري - نائب السلطنة في عهد الحكم الأول للسلطان الناصر محمد بن قلاوون - أن يخرج من مخبئه ويحاول العمل السياسي. وعمل الاثنان على عزل الناصر محمد، ثم تولية كتبغا المنصوري سلطاناً، في حين تولى لاجين منصب نيابة السلطنة سنة ٦٩٤ هـ / ١٢٩٤ م. ولكن الأمير حسام الدين لاجين لم يقنع بهذا المنصب فعمل بعد فترة قصيرة على عزل السلطان كتبغا المنصوري من الحكم. ثم أعلن نفسه سلطاناً باسم المنصور لاجين وذلك سنة ٦٩٦ هـ / ١٢٩٦ م. ويبدو أن تسلط مملوكه منكوتر على الأمراء أثار حفيظتهم فتآمروا ضد المنصور لاجين، وانتهى الوضع بقتله ومملوكه سنة ٦٩٨ هـ / ١٢٩٩ م. انظر ترجمته، ذيل ورقة ٤٣ ب - ٤٤ أ، الذهبي، ج ٥، ص ٣٨٦ - ٣٨٧، ٣٨٩ - ٣٩٠، ابن الفرات، ج ٨، ص ٢٢٢ - ٢٢٣.
- (٣) «الخاص السلطاني» أو «الخاص الشريف» يمثل مجموع الأراضي والعقارات التي يختارها السلطان، لتكون من جملة الاقطاع المخصص للسلطان، مقابل قيامه بأعباء الحكم وشئون الدولة. وتكون عادة من أفضل المناطق وأخصبها. وهي بذلك تختلف عن «الأمالك الشريفة السلطانية» التي يملكها السلطان شرعاً ويتوارثها أبناؤه. وكان «الخاص السلطاني» عادة يشمل الأعمال الجيرية، والاطفاحية، والإسكندرية، ودمياط، ومنفلوط وكفورها، وهو، والكوم الأحمر من أعمال القوصية وغير ذلك. انظر السلوك للمقريزي، ج ١، ص ٨٤٣، هامش ٣.
- (٤) قيراط وجمعها قرايط، وفي حديث أبي ذر «ستفتحون أرضاً يذكر فيها القيراط فاستوصوا بأهلها خيراً فإن لهم دمة ورحماً». وأراد بالأرض المستفحة مصر، والقيراط جزء من أجزاء الدينار وهو نصف عشرة في أكثر البلاد، وأهل الشام يجعلونه جزءاً من أربعة وعشرين. انظر ابن منظور، لسان العرب، ج ٩، ص ٢٥٠ - ٢٥١.
- (٥) «الحماية» وجمعها حمايات، وهي مكس يفرضه الأمير أو السلطان أحياناً على بعض الأراضي والتاجر والمراكب والأرزاق. وقد أطلق عليها هذا الاسم لقيام الأمير بحماية الشخص الذي يدفع ذلك المكس المقرر. انظر السلوك للمقريزي، ج ١، ص ٨٧٥، هامش ٣.
- (٦) انظر ترجمته، شذرات الذهب لابن العماد، ج ٥، ص ٤٢٢ - ٤٢٣.

(٧) «مثالات» جمع مثال، وهو أول ما يكتب من الوثائق اللازمة لتقرير إقطاع لشخص جديد على الإقطاع، يكتبه ناظر الجيش بقلم خاص وأسلوب معين، ثم يحيله على أحد كتاب ديوان الجيش الذي يبقيه في محفوظات ديوانه، ويكتب به «مربعة» من ديوان الجيش، ويرسلها إلى ديوان الإنشاء. فإذا وصلت المربعة إلى ديوان الإنشاء أحالها كاتب السر في ذلك الديوان على من يكتب بها منشورا وهذه الوثيقة الأخيرة هي التي تجعل الإقطاع - وكان يسمى الخبر أيضا والجمع أخبار - شرعيا بيد المقطع الجديد. انظر السلوك للمقريزي، ج ١ ص ٨٤٤، هامش ٦، القلقشندي صبح الأعشى، ج ١٣، ص ١٥٣ - ١٥٨.

(٨) انظر ترجمته، الدرر الكامنة لابن حجر، ج ٢، ١٧٩ - ١٨٢.

(٩) انظر ترجمته، الدرر الكامنة لابن حجر، ج ١، ص ٥٠٢ - ٥٠٧.

(١٠) انظر: المقريزي، المواعظ والاعتبار، ج ١، ص ٨٨، قارن النجوم لابن تغري بردي، ج ٩، ص ٤٢.

(١١) العبرة: مقدار المساحة، وهي في الاصطلاح المالي القديم مقدار المربوط من الخراج أو الأموال على كل إقطاع من الأرض، وما يتحصل عن كل قرية أو غلة. انظر عاشور، العصر المالكي في مصر والشام، ص ٤٣٤.

(١٢) انظر: الدر لابن الداوداري، ج ٩، ص ٢٨٦، المقريزي، المواعظ والاعتبار، ج ١، ص ٨٨، السلوك للمقريزي، ج ٢ ص ١٥٠. النجوم لابن تغري بردي، ج ٢٩، ص ٤٣.

(١٣) انظر: الدر لابن الداوداري، ج ٩، ص ٢٨٦، النهج السديد لابن أبي الفضائل، ج ٣، ص ٢٥٥، كذلك انظر الصفدي، نزهة المالك والمملوك، ورقة ٨٠ ب، السلوك للمقريزي، ج ٢، ص ١٥٤، النجوم لابن تغري بردي، ج ٩، ص ٥١.

(١٤) «مدينة كبيرة بساحل النيل». انظر رحلة ابن بطوطة، ص ٦٧.

(١٥) «قوص مدينة عظيمة، لها خيرات عظيمة، بساكنها موروقة، وأسواقها مونة ولها المساجد الكثيرة، والمدارس الأثيرة، وهي منزل ولاية الصعيد». انظر رحلة ابن بطوطة، ص ٦٨.

(١٦) إخميم: «مدينة عظيمة، أصيلة البنيان، عجيبة الشأن». انظر رحلة ابن بطوطة، ص ٦٧.

(١٧) أسبوط: «مدينة رفيعة، أسواقها بدیعة» انظر رحلة ابن بطوطة، ص ٦٦.

(١٨) خليج المني.

(١٩) لمزيد من التفاصيل عن مدينة دمياط وضواحيها انظر: ابن دقاق، الانتصار لواسطة عقد الأمصار، ق ٢، ص ٨٠ - ٨٢.

(٢٠) أنظر: مسالك الأبصار للعمري، مخطوط باريس 2325 ب ٢٠١ - ٢٠٢ أ، قارن أبو الفداء إسماعيل بن علي، تقويم البلدان، ص ١٠٣ - ١٠٩.

(٢١) تقويم البلدان المصرية، ورقة ٢ ب، قارن ابن الجيعان، التحفة السنية بأساء البلاد المصرية، ص ٣.

(٢٢) انظر: تقويم البلدان المصرية في الأعمال السلطانية، مؤلف مجهول، ورقة ٣ أ - ب، قارن ابن الجيعان، التحفة السنية، بأساء البلاد المصرية، ص ٣ - ٤، المواعظ والاعتبار للمقريزي، ج ١، ص ٧٤.

(٢٣) انظر: تقويم البلدان المصرية في الأعمال السلطانية، مؤلف مجهول، ورقة ٣ ب، قارن ابن الجيعان، التحفة السنية بأساء البلاد المصرية، ص ٤.

(٢٤) لمزيد من التفاصيل عن الاسكندرية وأهميتها كميناء بحري، انظر:

Subhi Labib, «Egyptian Commercial Policy in the Middle Ages»,

Studies in the Economic history of the Middle East, ed. Cook,

PP. 66 - 67, 71 - 73.

(٢٥) لمزيد من التفاصيل عن مدينة الفسطاط انظر، ابن دقاق، الانتصار لواسطة عقد الأمصار، ق ١، ص ١٠٩ - ١٠٩.

(٢٦) انظر: العمري، مسالك الأبصار، ورقة ٢٠٣ أ - ب، قارن صبح الأعشى للقلقشندي، ج ٣، ص ٣٩١ - ٣٩٢.

(٢٧) انظر: صبح الأعشى للقلقشندي، ج ٣، ص ٣٩٠، قارن ابن دقاق، الانتصار لواسطة عقد الأمصار، ق ٢، ص ١١ - ١٢.

(٢٨) هو السلطان الأشرف شعبان بن حسين بن الناصر محمد بن قلاوون. تولى الحكم في سلطنة المماليك وعمره عشر سنين وذلك في سنة ٧٦٤ هـ / ١٣٦٢ م. حكم مدة ثلثي سنوات كان فيها مسلوب الإرادة، والأمر كله بيد الأمراء المماليك، مثل بلبغا العمري الخاصكي وطبيغا الطويل والجاي اليوسفي وغيرهم. ولما اشتد عود الأشرف شعبان،

- وأراد ان يستقل بأمور الحكم والسلطنة، ثار الصراع بينه وبين الأمراء حتى انتهى الأمر بقتله سنة ٧٧٨ هـ / ١٣٧٦ م. ومن الحوادث المهمة في عهد الأشرف شعبان غزو القبارصة لاسكندرية سنة ٧٦٧ هـ / ١٣٦٥ م.
- انظر الدرر الكامنة لابن حجر، ج ٢، ص ٢٨٨، السلوك للمقريزي، ج ٣، ص ٨٣، النجوم لابن تغري، ج ١١، ص ٦، بدائع الزهور لابن إياس، ج ١، ص ٢١٢.
- (٢٩) انظر: تقويم البلدان المصرية لمؤلف مجهول، ورقة ٢ ب، قارن ابن الجيعان، التحفة السنية بأساء البلاد المصرية، ص ٣.
- (٣٠) دينار جيشي وجمعها دنائير جيشية: هي دنائير تصرف في عطاء الجند، وهي أكثر وزنا من الدنائير العادية. انظر: رينهارت دوزي، تكملة المعاجم العربية، ترجمة د. محمد سليم النعيمي، ج ٤، ص ٤١٤.
- ويذكر ابن الجيعان «أن الدينار الجيشي كانت قيمته ثلاثة عشر درهما وثلاث درهم، فإذا قصد معرفة متحصل كل بلدة ينظر في عبرتها فإذا كانت عبرتها مثلا ستة آلاف دينار يعلم أن متحصلها ثمانون ألف درهم». انظر ابن الجيعان، التحفة السنية بأساء البلاد المصرية، ص ٣.
- أما القلقشندي فيقول إن الدينار الجيشي مسمى لا حقيقة، وكان يستعمله أهل ديوان الجيش في عيرة الإقطاعات بأن يجعلوا لكل إقطاع أكثر من متحصل مائتي دينار فأكثر في إقطاع آخر وذلك حسب قيمة الدينار التي كانت تختلف من إقليم إلى آخر: فالدينار الجيشي عند الأجناد من الترك والأكراد والتركمان قيمته دينار كامل. بينما تقل قيمته عند الكتانية والعساقلة إلى نصف دينار، أما دينار العريان فهو أثنى دينار فقط. وقد عرف عند الناس أن قيمة الدينار الجيشي ثلاثة عشر درهما وثلاث.
- انظر صبح الأعشى للقلقشندي، ج ٣، ص ٤٣٨.
- (٣١) انظر عيرة بلادها المقتطعة خارجا عن بلاد الديوان، ابن الجيعان، التحفة السنية بأساء البلاد المصرية، ص ٤.
- (٣٢) انظر: مخطوط كامبردج Qq.65 لمؤلف مجهول ورقة ١٣ - ب، وكذلك ابن الجيعان ص ٣ - ٤.
- (٣٣) تقويم البلدان المصرية في الأعمال السلطانية لمؤلف مجهول، ورقة ١٣ - ب، قارن ابن الجيعان، التحفة السنية بأساء البلاد المصرية، ص ٤.
- (٣٤) قارن الجدولين السابقين.
- (٣٥) انظر ابن الجيعان التحفة السنية بأساء البلاد المصرية، ص ٩، ١١، ١٢، ١٩، ٢٠، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٣١، ٣٥، ٣٩، ٤١، ٤٣، ٤٤.
- (٣٦) هو شعبان بن محمد بن قلاوون، ولي السلطنة في ربيع الآخر ٧٤٦ هـ / ١٣٤٥ م بعد أخيه الصالح إسماعيل، بعهد منه إليه. وسمى نفسه السلطان الكامل شعبان بن الناصر محمد بن المنصور قلاوون. واستعفى الحاج آل ملك من النيابة لأنه كان يعرف طيش شعبان وتهوره، فأعفاه الكامل سريعا، لأنه كان بلغه أنه كره سلطنته. ثم أرسله لإمرة صفد، ثم قبض عليه بعد ذلك. وعين بليغا اليحياوي نائب حلب لنيابة دمشق، وأحضر أرقطاي نائب دمشق لنيابة مصر، وياشر السلطنة بمهابة، فخافه الأمراء. ولكن لم يلبث أن أقبل على اللهو والنساء، وصار يبالغ في تحصيل الأموال، ويذرهما عليهن، وولع بلعب الحمام، وسهل في النزول عن الاقطاعات. ولما وصلت هذه الأنباء إلى نائب دمشق بليغا اليحياوي ثار ضده مع مجموعة من الأمراء وانتهى الوضع بخلعه عن كرسي السلطنة بعد سنة ودون الشهر وذلك في جمادى الآخرة سنة ٧٤٧ هـ / ١٣٤٦ م، انظر الدرر الكامنة لابن حجر، ج ٢، ص ٢٨٩.
- (٣٧) هكذا في الأصل.
- (٣٨) انظر: ابن الجيعان، التحفة السنية بأساء البلاد المصرية ص ١٣٧ - ١٣٨، ١٤٢ - ١٤٧، ١٥١، ١٥٢.
- المراجع العربية
- ابن أبي الفضائل، مفضل
- ابن إياس، محمد بن أحمد
- ت ٩٣٠ هـ / ١٥٢٤ م)
- ابن بطوطة، محمد بن عبد الله
- ت ٧٧٩ هـ / ١٣٧٧ م)
- النهج السديد والدر الفريد فيما بعد تاريخ ابن العميد، ج ٢، ٣، تحقيق
- أ. بلوشيه، باريس: ١٩٢٨ م.
- بدائع الزهور في وقائع الدهور، ٣ أجزاء، القاهرة: ١٨٩٣ - ١٨٩٦ م.
- «تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار» رحلة ابن بطوطة، تحقيق
- الدكتور علي المنتصر الكتاني، الطبعة الأولى، بيروت: ١٩٧٥.

- ابن تغرى بردى، أبو المحاسن يوسف (ت ٨٧٤ هـ / ١٤٧٠ م)
- ابن الجيعان، يحيى بن شاکر (ت ٨٨٥ هـ / ١٤٨٠ م)
- ابن حجر، أحمد بن علي (٨٥٢ هـ / ١٤٤٩ م)
- ابن دقياق، إبراهيم بن محمد (٨٠٩ هـ / ١٤٠٦ م)
- ابن الدواداري، أبوبكر بن عبدالله بن أيلک (معاصر للشاعر محمد بن قلاوون)
- ابن العباد، عبد الحلي أحمد (١٠٨٩ هـ / ١٦٧٩ م)
- ابن الفرات، محمد بن عبد الرحيم (٨٠٧ هـ / ١٤٠٥ م)
- ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري (٧١١ هـ / ١٣١١ م)
- أبو الفدا، إسماعيل بن علي (٧٣٢ هـ / ١٣٣١ م)
- دوزى، رينهارت
- الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد الشافعي (٧٤٨ هـ / ١٣٤٨ م)
- الصفدي، الحسن بن عبد الله (٨ هـ / ١٤ م)
- طرخان، إبراهيم عاشور، سعيد عبد الفتاح العمري، ابن فضل الله (٧٤٩ هـ / ١٣٤٩ م)
- القلقشندي، أحمد بن علي (٨٢١ هـ / ١٤١٨ م)
- مجهول
- المقريزي، أحمد بن علي (٨٤٥ هـ / ١٤٤٢ م)
- المنصوري، ركن الدين بيبرس، (٧٢٥ هـ / ١٣٢٥ م)
- اليونيني، موسى بن محمد (٧٢٦ هـ / ١٣٢٦ م)
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ١٢ جزءاً، القاهرة: ١٩٢٩ - ١٩٥٦ م.
- التحفة السننية بأسماء البلاد المصرية، بإشراف ب. مورتز، القاهرة: ١٨٩٨ م.
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ٥ أجزاء، القاهرة: ١٩٦٦ م.
- الانتصار لواسطة عقد الأمصار، جزءان في كتاب واحد، القاهرة: ١٨٩٣ م.
- كنز الدرر وجامع القرر، ج ٩، الدر الفاخر في سيرة الملك الناصر، تحقيق ه. ر. رويمر، القاهرة: ١٩٦٠ م
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ٨ أجزاء، القاهرة: ١٩٣١ - ١٩٣٢ م
- تاريخ الدول والملوك، ج ٨، تحقيق قسطنطين زريق وآخرين، بيروت: ١٩٣٩ م.
- لسان العرب، ٢٠ جزءاً، القاهرة، طبعة بولاق .
- تقويم البلدان، تحقيق م. رينود، م. سلان، باريس: ١٨٤٠ م.
- تكملة المعاجم العربية، ترجمة د. محمد سليم النعيمي، بغداد: الطبعة الأولى، ١٩٧٨ م.
- العبر في خبر من غير، ٥ أجزاء، الكويت: ١٩٦٠ - ١٩٦٦ م
- نزهة المالك والمملوك، مخطوط المتحف البريطاني 6267 or.
- النظم الإقطاعية في الشرق الأوسط في العصور الإسلامية، القاهرة: ١٩٦٨ م
- العصر المالكي في مصر والشام، القاهرة: ١٩٦٥ م.
- مسالك الأبصار، مخطوط المكتبة الوطنية بباريس Ms. 2325
- صبح الأعشى في صناعة الإنشا، ١٤ جزءاً، القاهرة: ١٩١٣ - ١٩٢٢ م
- تقويم البلدان المصرية في الأعمال السلطانية، مخطوط كيمبرج
- السلوك لمعرفة دول الملوك، ج ١، ٢، تحقيق محمد مصطفى زيادة، ج ٣ - ٤ تحقيق سعيد عاشور، القاهرة: ١٩٣٩ - ١٩٧١ م.
- المواظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، «الخطط المقريزية»، جزءان، القاهرة: ١٨٥٣ م.
- زبدة الفكرة في تاريخ الهجرة، مخطوط المتحف البريطاني 23325.11 .
- ذيل مرآة الزمان، مخطوط مصور، الجامعة العربية ٢٥٧ / ٢ تاريخ، ج ٤ .

المراجع الأجنبية

(i) Books:

- Balog, Paul
Dunlop, D.M.
Gibb, H.A.R.
The Coinage of the Mamluk Sultans of Egypt and Syria, New York, 1964.
Arab Civilization to A.D. 1500, London, 1971.
- Holt, P.M., A.S.
Lambton and B. Lewis
Lapidus, Ira Marvin
Studies on the Civilization of Islam, London, 1969.
- Paliak, A.N.
Rabie, Hassanein
Ziadeh, Nicola A.
The Cambridge history of Islam, Vol.1, Cambridge, 1970.
Muslim Cities in the Later Middle Ages, Harvard Univ. Press, Cambridge, Massachusetts, 1967.
Feudalism in Egypt, Syria, Palestine, and The Lebanon 1250 - 1900, London - 1939.
The Financial system of Egypt A.H. 564 - 741/A.D. 1169-1341, London, 1972.
Urban Life in Syria under the Early Mamluks, Beirut - 1953.

(ii) Articles:

- Holt, P.M.
Labib, Subhi
Poliak, A.N.
Sato, Tsugitaka
«The Sultanate of al-Mansur Lachin (696-8/1296-9)», **Bulletin of the School of Oriental And African Studies**, University of London, vol.XXXVI, part3, 1973.
«Egyptian Commercial Policy in the Middle Ages», **Studies in the Economic History of the Middle East**, ed. by M.A. Cook, pp. 63-92. London, 1970.
«Some Notes on the Feudal System of the Mamluks», **The Journal of the Royal Asiatic society**, 1937.
«The Evolution of the Iqta System under the Mamluks-Analysis of Al-Rawk Al-Husami and Al-Rawk Al-Nasiri», **Memoirs of the Research Department of the Toyo Bunko**, No. 37, 1979.